الأمم المتحدة
A/RES/80/117
الجمعية العامة
Distr.: General
18 December 2025

الدورة الثمانون

البند 127 من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

قرار اتخذته الجمعية العامة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2025

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/80/L.34)]

117/80 - الإعلان السياسي الصادر عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الرابع المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين

إن الجمعية العامة،

تعتمد الإعلان السياسي التالي، بوصفه النتيجة التي تمخّضت عنها المفاوضات الحكومية الدولية المعقودة قبل اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الرابع المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين المنعقد في 25 أيلول/سبتمبر 2025 والتي نظر فيها ذلك الاجتماع.

الجلسة العامة 64
15 كانون الأول/ديسمبر 2025

المرفق

الإعلان السياسي الصادر عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الرابع المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين

الإنصاف والتكامل: تحويل الحياة وسبل العيش من خلال إبداء روح القيادة والعمل في مجال الأمراض غير السارية وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين

نحن، رؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول والحكومات، اجتمعنا في الأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر 2025 لاستعراض التقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين، نلتزم بالتعجيل بتنفيذ مجموعة ذات أولوية من الإجراءات المرتكزة على الأدلة والفعالة من حيث التكلفة والميسورة، وفي هذا الصدد فإننا:

1 - نؤكد من جديد بقوة التزامنا بتخفيض معدل الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية بمقدار الثلث بحلول عام 2030 عن طريق الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين، وذلك من خلال التعجيل بتنفيذ الإعلانات السياسية والوثيقة الختامية التي أقرتها الاجتماعات السابقة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها التي عقدت في الأعوام 2011[1] و 2014[2] و 2018[3]؛

2 - ونؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، ونشدد على ضرورة اتباع نهج شامل يتمحور حول الإنسان كي لا يُترك أحد خلف الركب بالعمل على الوصول أولاً إلى مَنْ هم عنه أبعدُ، وعلى أهمية الصحة في بلوغ جميع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغاياتها التي هي أهداف وغايات متكاملة لا تقبل التجزئة؛

3 - ونؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي أعادت تأكيد الالتزام السياسي القوي بمعالجة مشكلة التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي، وكذلك قرار الجمعية العامة 323/79 المؤرخ 25 آب/أغسطس 2025 بشأن التزام إشبيلية الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية؛

4 - ونؤكد من جديد حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية، دون تمييز من أي نوع، ونسلّم بأن الصحة شرط لازم للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعها، ونتيجة من نتائجها، ومؤشر من مؤشراتها؛

5 - ونشير إلى الإعلانات السياسية الصادرة عن الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن التغطية الصحية الشاملة في عامي 2019[4] و 2023[5]، وبشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها في عام 2023[6]، وبشأن مكافحة السل في عام 2023[7]، وبشأن مقاومة مضادات الميكروبات في عام 2024[8]، حسب الاقتضاء؛

(1) القرار 2/66، المرفق.

(2) القرار 300/68.

(3) القرار 2/73.

(4) القرار 2/74.

(5) القرار 4/78، المرفق.

(6) القرار 3/78، المرفق.

(7) القرار 5/78، المرفق.

(8) القرار 2/79، المرفق.

6 - ونشـــير كذلك إلى الاجتماعات التحضـــيرية، بما في ذلك المؤتمرات العالمية والإقليمية والاجتماعات التقنية الأخرى بشأن الأمراض غير السارية والصحة النفسية، التي عُقدت تحضيراً للاجتماع الحالي والاجتماعات السابقة الرفيعة المستوى؛

7 - ونحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام المعنون "التقدم المحرز في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين"[9]، ونسلّم بأنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، ومن أن بعض البلدان يسير على الطريق الصحيح لتحقيق فرادى الأهداف، هناك العديد من المجالات حيث يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات، باستخدام نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره؛

8 - ونشدد على عبء الأمراض غير السارية التي تتسبب مجتمعةً بأكثر من 43 مليون حالة وفاة كل عام، منها 18 مليون حالة وفاة مبكرة (قبل سن السبعين) وتشمل الأمراض القلبية الوعائية - التي تشكّل النسبة الأكبر من هذه الوفيات - والسرطانات والسكري والأمراض التنفسية المزمنة، مع الاعتراف بالعبء الناجم عن الحالات التي تتجاوز هذه الأمراض غير السارية الأربعة الرئيسية؛

9 - ونلاحظ بقلق ما يلي: (أ) هناك 1,3 بليون شخص بالغ مصاب بارتفاع ضغط الدم، ولا يبقي الحالة تحت السيطرة سوى واحد من كل خمسة من هؤلاء؛ (ب) هناك 800 مليون بالغ مصاب بالسكري؛ (ج) يُصاب شخص واحد من بين كل خمسة أشخاص بالسرطان خلال حياتهم، مع وجود 20 مليون حالة جديدة سنويا، منها 400 000 حالة في صفوف الأطفال؛ (د) هناك 3,7 بلايين شخص مصابون بأمراض الفم؛ (هـ) هناك أكثر من 674 مليون شخص مصابون بأمراض كلوية مزمنة؛ (و) هناك أكثر من 300 مليون شخص مصابون بأمراض نادرة؛

10 - ونشدد على أن اضطرابات الصحة النفسية، بما في ذلك القلق والاكتئاب والذهان، تؤثر على ما يقرب من بليون شـــخص في جميع أنحاء العالم ويمكن أن تترافق وتتفاعل عادة مع اضـــطرابات عصـــبية الأخرى، بما في ذلك مرض ألزهايمر وغيره من أشـكال الخرف، والمضـاعفات اللاحقة للسـكتة الدماغية، ومرض باركنســون، والصــرع، والأمراض غير الســارية الأخرى، وكذلك تعاطي المخدرات، وأن الانتحار هو ثالث سبب رئيسي للوفاة في صفوف من تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاما؛

11 - ونسلّم بأن الأمراض غير السارية والصحة والسلامة النفسيتين ترتبط ارتباطا وثيقا بصحة الدماغ والاضطرابات العصبية، وبأن اضطرابات الصحة النفسية والاضطرابات العصبية تسهم في معدلات الإصابة بالأمراض غير السارية وتأثيرها على الصعيد العالمي، وبأن الأشخاص المصابين باضطرابات الصحة النفسية والاضطرابات العصبية معرضون أيضاً لخطر متزايد للإصابة بأمراض أخرى غير سارية وبالتالي ترتفع معدلات الاعتلال والوفيات في صفوفهم؛

12 - ونسلّم أيضا بأن عوامل الخطر الرئيسية القابلة للتعديل المتعلقة بالأمراض غير السارية هي تعاطي التبغ، وتعاطي الكحول على نحو ضـار، والنظم الغذائية غير الصـحية، وقلة النشـاط البدني، وتلوث الهواء، ويمكن الوقاية منها إلى حد كبير وتستلزم اتخاذ إجراءات مشتركة بين القطاعات؛

13 - ونشدد بقلق على أن هناك على الصعيد العالمي: (أ) 1,3 بليون شخص يتعاطون التبغ وأكثر من 7 ملايين حالة وفاة مرتبطة بالتبغ كل عام، بما في ذلك ما يقدر بـــــ 1,6 مليون شـــخص

(9) A/79/762.

من غير المدخنين الذين يتعرضون للتدخين السلبي؛ (ب) 2,6 مليون حالة وفاة كل عام تُعزى إلى استهلاك الكحول؛ (ج) 35 مليون طفل دون سن الخامسة من العمر يعانون حاليا من زيادة الوزن؛ (د) 390 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و 19 سنة يعانون من زيادة الوزن أو السمنة، في الوقت الذي زادت فيه معدلات السمنة لدى البالغين بأكثر من الضعف منذ عام 1990؛ (هـ) ما يقرب من 7 ملايين حالة وفاة كل عام بسبب تلوث الهواء، حيث تتعرض نسبة 99 في المائة من السكان لمستويات غير آمنة من تلوث الهواء؛

14 - ونشدد على أن الأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية تمنع الناس والمجتمعات المحلية من تحقيق كامل إمكاناتهم، وتشكل عبئاً اقتصادياً ثقيلاً، وتحد من تنمية رأس المال البشري، ويمكن أن تقوض استدامة النظم الصحية، وتؤدي إلى جانب الاضطرابات الصحية الأخرى إلى تفاقم دورات الفقر والحرمان؛

15 - ونسلّم بأن التكلفة البشرية والاقتصادية للأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية تسهم في انتشار الفقر وأوجه عدم المساواة وتهدد الشعوب في صحتها والبلدان في تنميتها، وبأن هناك مخاطر على الصحة العامة مرتبطة بزيادة التوسع الحضري، بما في ذلك النظم الغذائية غير الصحية وسوء التغذية والجوع وأنماط الحياة الخاملة وقلة النشاط البدني، الأمر الذي يستوجب التزامات بحشد وتخصيص موارد كافية ومستديمة ويمكن التنبؤ بها لتدابير الاستجابة الوطنية من أجل الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، بطرق منها التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية؛

16 - ونسلّم أيضا بأن الأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية وعوامل الخطر والمحددات الكامنة وراءها تؤثر على الناس من جميع الفئات العمرية، بما في ذلك الأطفال والشباب؛

17 - ونسلّم كذلك بالفجوة الآخذة في الاتساع بين متوسط العمر المتوقع ومتوسط العمر المتوقع مع التمتع بالصحة بالنسبة إلى كبار السن، ونلاحظ أن العديد من النظم الصحية، على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد العالمي، ما زال غير مؤهل بصورة كافية لتحديد الاحتياجات الناشئة عن تسارع شيخوخة السكان وتلبيتها، بما في ذلك زيادة انتشار الأمراض غير السارية؛

18 - ونقر بأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها أمر بالغ الأهمية لفهم ومعالجة المخاطر والاحتياجات الصحية للنساء والرجال من جميع الأعمار، مع إيلاء اهتمام خاص لتأثير الأمراض غير السارية على المرأة في جميع الظروف؛

19 - ونسلّم بأن النساء يشكلن على الصعيد العالمي حوالي 70 في المائة من القوى العاملة الصحية، ونسلّم كذلك بأن النساء يتحمّلن عبئا مضاعفا ناجما عن الأمراض غير السارية، إذ غالبا ما يقمن بدور مقدمات الرعاية للمرضى، ويواجهن حواجز هيكلية أخرى تعيق الوقاية من الأمراض غير السارية وفحصها وتشخيصها وعلاجها في الوقت المناسب؛

20 - ونسلّم بأن الأشخاص ذوي الإعاقة معرضون بشكل متزايد لخطر الإصابة بالأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية، وغالباً ما يواجهون تمييزاً غير متناسب ووصماً واستبعاداً من الحصول على الخدمات الصحية، وبأن الأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية هي الأسباب الرئيسية لسنوات العيش مع الإعاقة؛

21 - ونســلّم أيضـــا بأن الناس الأشـــد فقرا والذين يعانون من أوجه حرمان على الصـــعيد الاجتماعي الاقتصـادي والذين يعيشـون في ظل أوضـاع هشـة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشـون في حالات النزاع والطوارئ والأوضـــاع الإنســـانية، والذين يعيشـــون في المناطق الأكثر عرضـــة لتغير المناخ، غالبا ما يتحملون عبئا غير متناسـب من الأمراض غير السـارية واضـطرابات الصـحة النفسـية، وبأن هناك أوجه ضعف فريدة من نوعها بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث أصبحت الأمراض غير السارية تشكل على نحو متزايد السبب الرئيسي للوفيات، وأن الدول الجزرية الصـــغيرة النامية تســـجّل معدلات ســـمنة هي من بين الأعلى في العالم، وهي ممثلة بشـــكل غير متناسب بين البلدان الأكثر عرضة لخطر الوفاة المبكرة بسبب الأمراض غير السارية؛

22 - ونسلّم كذلك بأنه منذ اعتماد الإعلان السياسي في عام 2018، أدت قضـايا مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وحـالات الطوارئ الإنســـانية، والكوارث الطبيعيـة، والظواهر الجويـة القصـــوى، والنزاعات، وتزايد التحديات التي تطرحها الديون وغيرها من الأزمات المتداخلة إلى إجهاد ظروف الاقتصـاد الكلي والقدرة المالية، ولا سـيما بالنسـبة للبلدان النامية، وأثرت بشـكل مباشـر على الصـحة والرفاه وفرضت ضغوطا إضافية على الاستجابات الوطنية للأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية؛

23 - ونســلّم بأن جائحة كوفيد-19 أثرت بشـكل غير متناسـب على الأشـخاص المصـابين بالأمراض غير السـارية وباضـطرابات الصـحية النفسـية، وبأن العديد من النظم الصـحية اعترته اختلالات شـديدة ولم يكن مجهزا بشـكل كافٍ للاسـتجابة بفعالية لهذه الظروف أثناء الجائحة، وهو ما يدل على أهمية الاستثمار في نظم صحية قادرة على الصمود وسكان أصحاء؛

24 - ونسلّم بالتهديدات والتحديات التي تطرحها مقاومة مضـادات الميكروبات في علاج بعض الأمراض غير السـارية، مثل السـرطانات والأمراض القلبية الوعائية والسـكري والأمراض التنفسـية المزمنة، وبالحاجة إلى سياسات واستراتيجيات متكاملة تعزز الوقاية من الأمراض وتحمي الحصول بشكل موثوق على مضـادات الميكروبات والإشراف عليها وفعاليتها عبر مختلف النظم الصـحية، حسب الاقتضـاء، بما يتماشى مع خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات[10]؛

25 - ونسلّم بأن تحقيق التغطية الصـحية الشـاملة ضـروري للوقاية من الأمراض غير السـارية ومكافحتها، بما في ذلك من خلال نظم صـحية متكاملة ومسـتدامة وقادرة على الصـمود وممولة تمويلاً جيداً لتعزيز الصحة والوقاية والفحص والتشخيص والعلاج والرعاية وإعادة التأهيل للأشخاص المصابين بالأمراض غير السـارية وباضـطرابات الصـحة النفسـية أو المعرّضـين لخطر كبير للإصـابة بها، مع التركيز على نهج الرعاية الصـــحية الأولية، ومع التســـليم في الوقت نفســـه بأهمية نظم الإحالة الجيدة الأداء، من أجل ربط الرعاية الصـــحية الأولية بالرعاية الصـــحية من المســـتويين الثاني والثالث للحالات التي تتطلب خدمات متخصصة؛

26 - ونســلّم كذلك الدور بالأســاســي للرعاية الصــحية الأولية في تحقيق التغطية الصــحية الشـــاملة، على نحو ما أُعلن في إعلان ألما - آتا (1978) وإعلان أسـتانا بشـأن الرعاية الصـحية الأولية (2018)، ونعيد التأكيد كذلك على أهمية الرعاية الصـــحية الأولية كنهج متســـم بالفعالية والكفاءة لتعزيز الصحة البدنية والنفسية للناس، فضلاً عن الرفاه الاجتماعي، مع الإشارة إلى ضرورة توحيد الجهود من خلال

(10) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA68/2015/REC/1، المرفق 3.

التحالف العالمي من أجل الرعاية الصحية الأولية لاتخاذ إجراءات منسقة في مجال تقديم خدمات صحية عالية الجودة وآمنة ومتكاملة ويسهل الوصول إليها على مستوى الرعاية الأولية، بما في ذلك في المناطق الجغرافية النائية أو المناطق التي يصعب الوصول إليها؛

27 - ونؤكد من جديد أهمية تملُّك زمام الأمور على الصعيد الوطني والدور والمسؤولية الرئيسيين اللذين يقعان على الحكومات على جميع المستويات في اختيار طريقها نحو الاستجابة للتحدي الذي تطرحه الأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية، ونؤكد على أهمية اتباع نُهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، ونسلم بأن لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأشخاص المصابون بالأمراض غير السارية وباضطرابات الصحة النفسية، دوراً ويمكنهم الإسهام في تهيئة بيئة مواتية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين، وتعبئة جميع الموارد المتاحة، حسب الاقتضاء، لتنفيذ الاستجابات الوطنية؛

28 - ونسلّم بأهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية، بما يتماشى مع السياقات الوطنية، في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، بما في ذلك في مجال الحصول على الخدمات والرعاية، مع الاعتراف بأن الأشخاص المصابين بهذه الاضطرابات والمعرضين لخطر الإصابة بها غالباً ما يُحرمون ظلماً من الحصول على الخدمات والرعاية وقد يواجهون تمييزا ومعاملة فظة؛

29 - ونسلّم أيضاً بأن الأشخاص المصابين بالأمراض غير السارية وباضطرابات الصحة النفسية وأسرهم ومن يزوّدونهم بالرعاية لديهم تجارب فريدة وخبرات مباشرة للإسهام في تصميم وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج تعزيز الصحة والوقاية والتشخيص والعلاج والرعاية (بما في ذلك إعادة التأهيل وتخفيف الآلام)؛

30 - ونقرّ بوجود تدخلات فعالة من حيث التكلفة ومرتكزة على الأدلة من أجل الوقاية من الأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية وفحصها وتشخيصها وعلاجها ورعاية المصابين بها أو المعرّضين لخطر كبير للإصابة بها، مع الإقرار أيضاً بأنه يجب على الدول الأعضاء، نظرا لندرة الموارد وارتفاع أسعار بعض المنتجات والخدمات الصحية، إعطاء الأولوية للتدخلات الأقل تكلفة والأكثر جدوى، والتي يمكن تقديم معظمها على مستوى المجتمعات المحلية والرعاية الصحية الأولية استنادا إلى الاعتبارات الخاصة بكل سياق؛

31 - ونسلّم بما للبحوث والأدلة العالية الجودة من قيمة يُسترشد بها لبلورة سبل فعالة ومبتكرة للوقاية من الأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية وعلاجها، مع الإشارة بقلق إلى أن الوصول إلى فوائد البحث والابتكار، من قبيل وسائل التشخيص والعلاجات الجيدة والمأمونة والناجعة والميسورة التكلفة، لا يزال يشكل تحديا، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

32 - ونقرّ بأن الاستثمار، حسب الاقتضاء، في "أفضل الخيارات" التي حددتها منظمة الصحة العالمية يهدف إلى إنقاذ حياة نحو 7 ملايين شخص، وهو ما يفضي إلى 50 مليون سنة إضافية من الحياة الصحية، وبأن هذه النتائج يمكن تحقيقها بعائد استثمار لا يقل عن 7 دولارات من دولارات الولايات المتحدة بحلول عام 2030 مقابل كل دولار يُنفق، وهو ما يحقق فوائد اقتصادية تتجاوز قيمتها 230 بليون دولار من الآن وحتى عام 2030؛

33 - ونشدد على أهمية معالجة الفجوات الرقمية في مجال الصحة بين البلدان وداخلها، لتيسير الوصـول إلى تكنولوجيات الصـحة الرقمية من أجل التصـدي للأمراض غير السـارية واضـطرابات الصـحة النفسية ومنع تفاقم أوجه عدم الإنصاف في مجال الصحة، ونقرّ في هذا الصدد بالحاجة الملحة إلى معالجة العوائق الرئيســية التي تواجهها البلدان، ولا ســيما البلدان النامية، في الوصـــول إلى التكنولوجيات الرقمية وتطويرها، ونسلط الضوء على أهمية التمويل وبناء القدرات؛

34 - ونسلّم بضـرورة القضـاء على الجوع وتلافي جميع أشـكال سـوء التغذية في جميع أنحاء العالم، ولا سـيما نقص التغذية والتقزم والهزال ونقص الوزن وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سـن الخامسـة، وفقر الدم لدى النسـاء والأطفال، لا سـيما الفتيات، من بين حالات نقص أخرى في المغذيات الدقيقة، وكفالة إتاحة نظم غذائية صـحية، وتخفيفِ عبء الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظم الغذائية لدى جميع الفئات العمرية؛

35 - ونسلّم كذلك بأن الرضـاعة الطبيعية تعزز النمو الصـحي وتحسن التطور المعرفي، ولها فوائد صـــحية طويلة الأجل لكل من الطفل والأم، مثل الحد من خطر زيادة الوزن أو الســـمنة والإصـــابة بالأمراض غير السارية في مرحلة لاحقة من العمر؛

36 - ونسلّم أيضا بأن السمنة ناتجة عن عوامل متعددة، تشمل انعدام القدرة على تحمل تكاليف النظم الغذائية الصحية وعدم توافر هذه النظم، وقلة النشاط البدني، ونقص النوم، والإجهاد؛

37 - ونشـــدد على ما يســـتلزمه تســـريع وتيرة التقدم في الســـنوات الخمس المقبلة من إعطاء الأولوية لإجراءات ميسـورة التكلفة ومرتكزة على الأدلة تسـتند إلى النجاحات المثبتة في البلدان وتعظّم عائد الاستثمار، ونؤكد أن البيانات والمؤشرات ضرورية لرصد التقدم المحرز؛

38 - ونســـلّم بأن حالات تعدد الاعتلالات والترافق مع أمراض أخرى، بما في ذلك الأمراض المعدية والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والأمراض النادرة، تزيد من تعقّد التشـــخيص المبكر للأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية وعلاجها؛

39 - ونسلّم أيضـاً بأن أمراض الفم تشكل عبئاً صـحياً واقتصـادياً رئيسيا في العديد من البلدان وتؤثر على الناس طوال حياتهم، متســـبِّبةً في الألم والانزعاج والتشـــوه وحتى الوفاة، وأن نخر الأســـنان غير المعالج (تسوس الأسنان) في الأسنان الدائمة هو من بين أكثر الحالات الصحية شيوعاً، وبأن أمراض الفم يمكن الوقاية منها إلى حد كبير وتُعزى إلى مجموعة من عوامل الخطر القابلة للتعديل، الأمر الذي يتطلب تركيزا مسـتمرا على الاسـتراتيجيات الاجتماعية والبيئية والسـكانية، ويمكن أن تسـهم في الإصـابة بأمراض أخرى غير سارية؛

40 - ونسـلّم كذلك بأهمية القيادة والالتزام السـياسـي والعمل والتعاون والتنسـيق خارج القطاع الصـحي لتعزيز وتسريع التدخلات الفعالة من حيث التكلفة والمتاحة والميسورة على مستوى السكان من أجل تعزيز أنماط الحياة الصحية والوقاية من الأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية؛

ولذلك نتعهد بالقيام على وجه السرعة بما يلي:

41 - تســـريع وتيرة الجهود المبذولة للتعجيل بإحراز تقدم في مجال الأمراض غير الســـارية والصـــحة والســـلامة النفســـيتين خلال الســـنوات الخمس المقبلة، مع التركيز على مكافحة التبغ والنيكوتين،

والوقاية من عوامل الخطر المتصلة بالأمراض القلبية الوعائية مثل ارتفاع ضغط الدم وتوسيع نطاق علاجها الفعال، وتحسين رعاية الصحة النفسية، بهدف خفض معدل الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية بمقدار الثلث، وتحقيق الأهداف العالمية التالية بحلول عام 2030: انخفاض عدد الأشخاص الذين يتعاطون التبغ بمقدار 150 مليون شخص؛ وتمكُّن 150 مليون شخص إضافي من إبقاء ارتفاع ضغط الدم تحت السيطرة؛ وحصول 150 مليون شخص إضافي على الرعاية الصحية النفسية؛

ومن أجل الوفاء بالتزامنا بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين، سنقوم، بما يتماشى مع السياقات الوطنية الخاصة بكل منا، وحيثما كان ذلك مناسباً، بما يلي:

تهيئة بيئات معززة للصحة من خلال اتخاذ الإجراءات عبر الحكومات

42 - معالجة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية للأمراض غير السارية والصحة النفسية وأثر العوامل الاقتصادية والتجارية والمرتبطة بالسوق من خلال: (أ) القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع والمتعدد الأبعاد، والقضاء على الجوع وسوء التغذية، وضمان حياة صحية وكفالة الرفاه؛ (ب) تعزيز حصول الجميع على تعليم جيد والترويج لبيئات معيشية وتعليمية داعمة من الطفولة وحتى اكتمال النمو؛ (ج) تعزيز وتهيئة ظروف عمل آمنة وداعمة ولائقة؛ (د) توفير الحماية الاجتماعية العالمية والشاملة والمستدامة ودعم سبل العيش لذوي الدخل المنخفض والفقراء؛ (هـ) تعزيز التواصل والاندماج الاجتماعيين ومعالجة الإقصاء الاجتماعي والعزلة لدى الأشخاص المصابين بالأمراض غير السارية وباضطرابات الصحة النفسية وكبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من نقص الخدمات؛ (و) معالجة تلوث الهواء والماء والتربة، والتعرض للمواد الكيميائية الخطرة، والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية القصوى؛ (ز) معالجة التخطيط الحضري، بما في ذلك النقل المستدام والسلامة الحضرية، لتعزيز النشاط البدني من خلال زيادة عدد الأماكن العامة التي يمكن للأشخاص على امتداد حياتهم أن يمارسوا فيها النشاط البدني؛ (ح) زيادة فرص الحصول على الفواكه والخضروات بأسعار معقولة واتباع نظم غذائية صحية؛

43 - والنظر في فرض ضرائب على التبغ والكحول أو زيادتها لدعم الأهداف الصحية، بما يتماشى مع الظروف الوطنية؛

44 - والتشجيع في السياقات الوطنية، وحيثما يكون ذلك مناسبا في السياقات الإقليمية، حسب الاقتضاء، على وضع تشريعات ولوائح وسياسات وإجراءات تهدف إلى تحقيق ما يلي:

(أ) الحد بشكل كبير من تعاطي التبغ والنيكوتين من خلال: '1' وضع تحذيرات صحية على جميع عبوات التبغ والنيكوتين؛ '2' تقييد الإعلان عن التبغ والنيكوتين والترويج لهما ورعايتهما، بما في ذلك عبر الحدود، حسب الاقتضاء؛ '3' الحد بشكل شامل من التعرض للتدخين السلبي في أماكن العمل الداخلية والخارجية والأماكن العامة ووسائل النقل العام؛ '4' تعزيز برامج الإقلاع عن التدخين الآمنة والقائمة على الأدلة؛

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بوضع ضوابط على النُظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين، والنُظم الإلكترونية لإيصال مواد غير النيكوتين، ومنتجات التبغ المُسخّنة، ومنتجات إيصال النيكوتين؛

(ج) تسريع التنفيذ بين الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ[11] وبروتوكولها للقضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ[12]، دون أي تدخل من دوائر صناعة التبغ؛

(د) دعم البرامج الهادفة إلى مكافحة نقص التغذية لدى الأمهات، وبخاصة أثناء فترة الحمل والرضاعة، ولدى الأطفال والآثار التي لا يمكن علاجها لنقص التغذية المزمن في مرحلة الطفولة المبكرة، وبخاصة في الفترة من تاريخ الولادة إلى سن الثانية؛

(هـ) الترويج للنظم الغذائية الصحية والحد من النظم الغذائية غير الصحية وزيادة الوزن والسمنة من خلال تدابير من قبيل: '1' الترويج لزيادة توافر الأطعمة المغذية والقدرة على تحمل تكاليفها والمعلومات المتعلقة بعادات الأكل الصحي، بما في ذلك من خلال الترويج لمنظومات زراعية غذائية فعالة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة؛ '2' تحسين السياسات واتخاذ التدابير لخفض الأحماض الدهنية غير المشبعة المنتجة صناعيا إلى أدنى مستوى ممكن وخفض المستويات المفرطة من الدهون المشبعة والسكريات الحرة والصوديوم؛ '3' توفير المعلومات الغذائية للمستهلكين، مثل وضع الملصقات على واجهة العبوة؛ '4' وضع سياسات عامة لشراء الأغذية وتقديمها بما يعزز النظم الغذائية الصحية؛ '5' حماية الأطفال من التأثير الضار لتسويق الأغذية، بما في ذلك التسويق الرقمي؛ '6' حماية وتشجيع ودعم ممارسات الرضاعة الطبيعية المثلى، بما في ذلك تنظيم تسويق بدائل حليب الأم؛ '7' تعزيز النشاط البدني الكافي، بما في ذلك الرياضة والترفيه، والحد من السلوكيات التي تتسم بقلة الحركة، بما في ذلك من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة؛

(و) الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار من خلال تسريع تنفيذ الاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار لعام 2010 وخطة عمل مكافحة الكحول على الصعيد العالمي للفترة 2022–2030، بما في ذلك النظر في التدابير المتعلقة بالتسويق والإتاحة؛

(ز) معالجة المحددات البيئية للصحة، بما في ذلك التعرض لتلوث الهواء عن طريق: '1' تعزيز خيارات النقل العام النظيفة والكفؤة والآمنة والميسرة والموسعة في المناطق الحضرية، والتنقل المعتمد على الحركة الجسمانية البشرية، مثل المشي وركوب الدراجات؛ '2' الحد من حرق المخلفات السامة في العراء وبدون ضوابط؛ '3' تعزيز الوصول إلى حلول ميسورة التكلفة ونظيفة ومستدامة وأقل تلويثاً لأغراض الطهي والتدفئة وتوليد الكهرباء؛ '4' وضع وتعديل وإدارة التدابير التنظيمية وغير التنظيمية لمعالجة تلوث الهواء الناجم عن القطاعات الصناعية والمركبات والمحركات والوقود والمنتجات الاستهلاكية والتجارية؛ '5' الحد من التعرض، خاصة في صفوف الأطفال، للرصاص والمواد الكيميائية الخطرة والاصطناعية؛ '6' تعزيز نظم الرعاية الصحية الأكثر قدرة على الصمود والاستثمار فيها، بما في ذلك البنية التحتية وتقديم الخدمات وقدرات القوى العاملة؛

(ح) منع حالات الانتحار والحد منها، واتخاذ خطوات لإلغاء تجريم الشروع في الانتحار، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، عن طريق ما يلي: '1' وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمنع الانتحار؛ '2' الحد من الوصول إلى وسائل الانتحار، بما في ذلك مبيدات الآفات شديدة الخطورة؛ '3' الحد

(11) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2302, No. 41032.

(12) المرجع نفسه، المجلد 3276، الرقم 55487.

من الوصم المرتبط باضطرابات الصحة النفسية والاضطرابات العصبية؛ '4' تهيئة بيئة مفتوحة لمناقشة الصحة النفسية؛ '5' تعزيز نهج الصحة العامة؛ '6' تقديم الدعم للأشخاص المتضررين من الانتحار وإيذاء النفس؛ '7' تعزيز ودعم الإبلاغ المسؤول عن الانتحار من قبل وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية والرقمية والاجتماعية؛ '8' تعزيز المهارات الحياتية للشباب ودعمهم؛

(ط) تكثيف الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج التي تعزز التمتع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة، والمحافظة على نوعية حياة كبار السن وتحسينها، وتحديد الاحتياجات المتزايدة الناجمة عن تسارع شيخوخة السكان وتلبيتها، بما في ذلك الحاجة إلى توفير الرعاية الوقائية والعلاجية والملطّفة والمتخصصة لكبار السن، مع مراعاة عبء الأمراض غير السارية على كبار السن، وباعتبار شيخوخة السكان من العوامل المساهمة في استفحال الأمراض غير السارية وانتشارها؛

45 - والتصدي للمخاطر الصحية المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، مثل قضاء وقت مبالغ به أمام الشاشات، والتعرض للمحتوى الضار، والافتقار إلى التواصل الاجتماعي، والعزلة الاجتماعية، والوحدة، مع التأكيد على أهمية تحديث الأطر التنظيمية والنظم التعليمية لضمان استفادة الأطفال والشباب من فرص الخدمات الرقمية، وحماية حقوقهم الإنسان الواجبة لهم على شبكة الإنترنت وخارجها، وحمايتهم من التأثير السلبي الذي يُحتمل أن تخلّفه الخدمات الرقمية على صحتهم البدنية والنفسية؛

46 - وزيادة التثقيف الصحي وتنفيذ برامج مستمرة مرتكزة على العلم والأدلة وقائمة على أفضل الممارسات لتوفير المعلومات وإيصال الرسائل الملائمة للفئات العمرية المستهدَفة، وذلك على صعيد جميع الشرائح السكانية والمراحل العمرية من أجل تحقيق ما يلي: (أ) تثقيف الناس بشأن أضرار تعاطي التبغ والنيكوتين، وتعاطي الكحول على نحو ضار، وتلوث الهواء؛ (ب) الترويج للنظم الغذائية الصحية من خلال التثقيف الغذائي والتغذوي على سبيل المثال؛ (ج) تعزيز النشاط البدني، بما في ذلك التربية البدنية والرياضة، والحد من الوقت الذي يقضيه الأطفال أمام الشاشات، مع ربط ذلك بالبرامج المدرسية والمجتمعية؛ (د) تعزيز المهارات الحياتية الصحية والمشاركة الاجتماعية والمرونة والصحة والسلامة النفسيتين؛

الهدف: أن تكون نسبة لا تقل عن 80 في المائة من البلدان قد نفّذت سياسات وتدابير تشريعية وتنظيمية ومالية لدعم الأهداف الصحية المتعلقة بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، بحلول عام 2030.

تعزيز الرعاية الصحية الأولية

47 - اتخاذ إجراءات نحو ضمان اتباع نهج الرعاية الصحية الأولية كأساس مكين لتحقيق التغطية الصحية الشاملة؛

48 - وتعزيز وتوجيه النظم الصحية وسياسات وقدرات الرعاية الاجتماعية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة ودعم الاحتياجات الأساسية للأشخاص المصابين بالأمراض غير السارية وباضطرابات الصحة النفسية أو المعرضين لخطر الإصابة بها، على مدار الحياة، بما في ذلك من خلال القيام، بما يتماشى مع السياقات الوطنية، بوضع تدابير مثل: (أ) توسيع نطاق الخدمات الصحية الأولية والمجتمعية لتحسين تعزيز الصحة والوقاية والفحص والتشخيص والعلاج ومسارات الإحالة والمتابعة فيما يتعلق بارتفاع

ضغط الدم والسكري والسرطانات والأمراض التنفسية المزمنة والأمراض الكلوية المزمنة وغيرها من الأمراض غير السارية، فضلاً عن القلق والاكتئاب وأمراض الفم ومرض فقر الدم المنجلي؛ (ب) القيام، حسب الاقتضاء، بإدماج الوقاية والفحص والتشخيص وإعادة التأهيل والرعاية الطويلة الأجل ضمن البرامج القائمة المتعلقة بالأمراض السارية، وبصحة الأم والطفل، وبالصحة الجنسية والإنجابية؛ (ج) القيام، حسب الاقتضاء، بإدماج تدابير التصدي للأمراض غير السارية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، لا سيما في البلدان التي توجد بها أعلى معدلات من تفشي هذه الأمراض، مع مراعاة أوجه الترابط القائمة بينها؛ (د) تحويل رعاية الصحة النفسية والموارد، حسب الاقتضاء، من المؤسسات المتخصصة إلى خدمات الرعاية الصحية العامة المقدمة في الأوساط المجتمعية؛ (هـ) ضمان حصول الأشخاص في الأوضاع الإنسانية على الرعاية وضمان استمرارية الرعاية للأشخاص أثناء حالات الطوارئ والتنقل لفترات طويلة؛

49 - والوقاية من الأمراض القلبية الوعائية وعلاجها عن طريق توسيع نطاق ما يلي: (أ) الفحص المبكر والرصد والتشخيص، والعلاج الميسور التكلفة والفعال، والمتابعة المنتظمة للأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية أو المصابين بارتفاع ضغط الدم؛ (ب) حصول الأشخاص المعرّضين لخطر كبير للإصابة بنوبة قلبية أو سكتة دماغية على العلاج والمعالجة المناسبين؛ (ج) الابتكار في تكنولوجيات الرعاية المتصلة بالأمراض القلبية الوعائية؛ ومن خلال معالجة الثغرات في وسائل تشخيص الأمراض القلبية الوعائية لدى النساء؛

50 - وتحسين الرعاية وإمكانية الحصول على الرعاية للأشخاص المصابين بالسكري من خلال تعزيز تدابير مثل التشخيص المبكر، والعلاج الميسور التكلفة والفعال، والمتابعة المنتظمة للأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالسكري أو المصابين به لتقليل احتمال الإصابة بمضاعفات تتصل بالأمراض القلبية الوعائية والأمراض الكلوية وغيرها من المضاعفات؛

51 - والوقاية من السرطانات ومكافحتها من خلال تعزيز الوصول المبكر إلى وسائل التشخيص المبكر للسرطان بأسعار معقولة، بما في ذلك تصنيف مراحل السرطان والفحص والعلاج والرعاية، فضلاً عن اللقاحات التي تقلل من خطر الإصابة بالسرطان، في إطار نهج شامل للوقاية والمكافحة، مع مراعاة السياقات الوطنية والتعاون الإقليمي؛

52 - والقضاء على سرطان عنق الرحم من خلال القيام، حيثما كان ذلك مناسبا، بتوسيع نطاق ما يلي: (أ) التغطية بالتطعيم ضد فيروس الورم الحليمي البشري للفتيات والفتيان؛ (ب) إتاحة سبل فعالة ومجدية ومناسبة لفحص سرطان عنق الرحم، لا سيما بالنسبة للنساء الأكثر عرضة لخطر الإصابة به، مثل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية؛ (ج) حصول جميع النساء المصابات بسرطان عنق الرحم على علاج مبكر وجيد؛ ودمج الوقاية من سرطان الثدي وعنق الرحم في البرامج الوطنية؛

53 - وتحسين معدل البقاء على قيد الحياة لدى المصابين بسرطانات الأطفال من خلال توسيع نطاق التدخلات من أجل تحقيق معدل بقاء على قيد الحياة لا يقل عن 60 في المائة على مستوى العالم بحلول عام 2030، على نحو ما اقتُرح في إطار المبادرة العالمية بشأن مكافحة سرطان الأطفال؛

54 - والوقاية من سرطان الكبد وأمراض الكبد الأخرى وتقليل معدل الوفيات من خلال توسيع نطاق الوقاية من التهاب الكبد الوبائي باء وجيم وتشخيصه وعلاجه، والتطعيم ضد التهاب الكبد الوبائي باء،

والمراقبة للكشف المبكر عن سرطان الكبد وتحسين احتمالات البقاء على قيد الحياة، بالإضافة إلى تعزيز فحص مرض الكبد الدهني غير الكحولي ووضع تدابير علاجية له؛

55 - وتعزيز السياسات الوطنية لاتباع نهج متكامل إزاء صحة الرئة يشمل الأمراض غير السارية والسارية على حد سواء في إطار الرعاية الصحية الأولية وتوسيع نطاق الوقاية من الربو ومرض الانسداد الرئوي المزمن وتشخيصهما المبكر وعلاجهما من خلال تحسين تدابير مثل الحصول على العلاج الفعال، وتعزيز خدمات التشخيص، ووضع برامج وخدمات منظمة للتدابير العلاجية الطويلة الأمد للأمراض التنفسية المزمنة؛

56 - وتوسيع نطاق الخدمات لمعالجة المعدلات المرتفعة للغاية لأمراض صحة الفم من خلال تعزيز الصحة والوقاية والكشف المبكر عن الحالات وعلاجها، وتطبيق استراتيجيات متعددة القطاعات وإدماج خدمات صحة الفم ضمن الرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة؛

57 - والقيام، ولا سيما على مستوى الرعاية الصحية الأولية وضمن خدمات الرعاية الصحية العامة، بتوسيع نطاق إتاحة وتوافر وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي والمساندة النفسية، والعلاج الدوائي للاكتئاب والقلق والذهان، وكذلك للحالات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك اضطرابات الصحة النفسية للأطفال والشباب، وإيذاء النفس، وتعاطي الكحول على نحو ضار، وغير ذلك من أنواع تعاطي المخدرات، والصرع، والخرف، واضطرابات طيف التوحد، واضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط، مع معالجة الوصم المرتبط بذلك، بما في ذلك من خلال التثقيف العام الجيد الشامل والذي يسهل الوصول إليه وإشراك الأشخاص الذين عاشوا التجربة بأنفسهم؛

58 - ووضع سياسات للرعاية الملطّفة وتعزيزها وتنفيذها، حيثما أمكن، لدعم التعزيز الشامل للنظم الصحية من أجل إدماج خدمات الرعاية الملطّفة القائمة على الأدلة والفعالة من حيث التكلفة والمتسمة بالإنصاف والتي يسهل الوصول إليها في سلسلة الرعاية المتصلة على جميع المستويات، مع التركيز على الرعاية الأولية والرعاية المجتمعية والمنزلية وخطط التغطية الشاملة؛

59 - وتعزيز التدابير الرامية إلى زيادة عدد العاملين المدربين في مجال الصحة وتعزيز قدراتهم ومعدلات استبقائهم وكفاءاتهم، بما في ذلك الكفاءة الثقافية، لتنفيذ الرعاية الصحية الأولية المتكاملة من أجل تعزيز الصحة وتوفير سبل الوقاية والفحص والتشخيص والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية الملطفة للأشخاص المصابين بالأمراض غير السارية وباضطرابات الصحة النفسية أو المعرضين لخطر الإصابة بها، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وتعزيز المعارف والمهارات المتعلقة بتنفيذ القوانين والسياسات والخدمات والممارسات في مجال الصحة النفسية؛

60 - وتعزيز الوصول المنصف والمستدام والميسور التكلفة إلى اللقاحات والعلاجات الدوائية ووسائل التشخيص والأدوية والمنتجات الصحية الأخرى ذات الجودة المضمونة للأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية مع دعم وإنشاء نظم لضمان جودتها وسلامتها، بما في ذلك من خلال: (أ) تطبيق سياسات التسعير، وتعزيز زيادة شفافية الأسعار، وتعزيز آليات الحماية المالية، مثل حزم الاستحقاقات الصحية، التي تقلل من النفقات الصحية المدفوعة من الجيوب الخاصة؛ (ب) تعزيز المشتريات، بما في ذلك من خلال المشتريات المجمعة وسلاسل الإمداد المتنوعة والقادرة على الصمود؛ (ج) تعزيز الأطر التنظيمية؛

61 - والاستفادة من التكنولوجيات والبحوث والابتكارات للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتحسين الصحة النفسية، بما في ذلك من خلال الذكاء الاصطناعي والمنتجات والتكنولوجيات الرقمية[13] والمساعِدة، بما في ذلك التصوير الطبي والتطبيب عن بُعد والتكنولوجيات المحمولة في مجال الصحة، التي ترتكز على الأدلة وتكون فعالة من حيث التكلفة وميسورة، وتستند إلى السياق المحلي لزيادة فرص الوصول إلى نظم وخدمات عالية الجودة، لا سيما بالنسبة لمن يعيشون في المناطق النائية، ولتمكين الناس، مع الاعتراف بضرورة معالجة المخاطر التي يمكن أن تشكلها هذه التكنولوجيات، وبأن التدخلات الصحية الرقمية يمكن أن تسهم في إرساء نظم صحية فعالة دون أن تكون بديلاً عنها؛

62 - والترويج لنقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة ولنقل الدراية وتشجيع البحث والابتكار والالتزامات بالترخيص الطوعي، حيثما أمكن، في الاتفاقات التي تُستثمر فيها الأموال العامة في البحث والتطوير وخصوصا لأغراض الوقاية من الأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية وعلاجها، من أجل توطيد القدرات المحلية والإقليمية في مجالات تصنيع وتنظيم وشراء الأدوات اللازمة لإتاحة الحصول على اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص واللوازم الأساسية بإنصاف وفعالية، ولإجراء التجارب السريرية، وزيادة العرض العالمي من خلال تيسير نقل التكنولوجيا ضمن إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة؛

63 - والتشجيع على زيادة فرص الحصول على الأدوية، بما فيها الأدوية الجنيسة، واللقاحات ووسائل التشخيص والتكنولوجيات الصحية المأمونة والفعالة والمعقولة التكلفة والجيدة، مع إعادة التأكيد على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، بصيغته المعدلة، ومع إعادة التأكيد أيضا على إعلان الدوحة الصادر عن منظمة التجارة العالمية لعام 2001 بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة، الذي يقر بأن حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن تُفسر وتُطبّق بما يدعم حق الدول الأعضاء في حماية الصحة العامة، وبخاصة حقها في تعزيز فرص حصول الجميع على الأدوية، ومع الإشارة إلى ضرورة توفير الحوافز الملائمة لاستحداث منتجات صحية جديدة؛

الهدف: أن تكون الأدوية الأساسية والتكنولوجيات الأساسية الموصى بها من منظمة الصحة العالمية للأمراض غير السارية والاضطرابات الصحية النفسية متوافرة بأسعار معقولة في نسبة لا تقل عن 80 في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع البلدان بحلول عام 2030.

حشد التمويل الكافي والمستدام

64 - حشد وتخصيص موارد كافية ومستديمة ويمكن التنبؤ بها لخطط الاستجابة الوطنية من أجل الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين، من خلال القنوات المحلية والثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية، ومواصلة استكشاف الآليات المبتكرة للتمويل الطوعي وإقامة الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص، للنهوض بالعمل على جميع المستويات؛

(13) تشمل الأمثلة على ذلك ما يلي: (أ) النظم الصحية الرقمية؛ (ب) سجلات المرضى الإلكترونية، والتذكير بالمواعيد، والتطبيب عن بُعد، ونظم المعلومات الصحية، والمدفوعات الرقمية؛ (ج) الوصول إلى تطبيقات روبوتات الدردشة والخدمات الصحية المتنقلة لتتبع الحالة الصحية ودعم الالتزام بتناول الأدوية والتمكين من إحداث تغييرات سلوكية.

65 - وتعزيز التنسيق فيما بين الأطر العالمية القائمة لتمويل الصحة من أجل تجنب الازدواجية والتجزئة لتلبية احتياجات جميع البلدان على نحو أفضل، لا سيما البلدان النامية؛

66 - والقيام، حسب الاقتضاء ووفقاً للسياقات الوطنية، بزيادة الموارد المالية المكرّسة للصحة النفسية، والإقرار بالدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى معالجة الصحة والسلامة النفسيتين واضطرابات النمو العصبي، مثل اضطرابات طيف التوحد؛

67 - واستخدام الدعم الخارجي المقدم من الشركاء في التنمية، حيثما كان متاحاً، للنهوض بالجهود الوطنية المبذولة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، بما في ذلك تحفيز تحسين القدرات في مجال الخدمات وسبل الوصول إلى الخدمات والنتائج المحققة، وحسب الاقتضاء، تغيير السياسات المالية والتنظيمية والتشريعية، ودعم تطوير سلع الصحة العامة على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

68 - واتخاذ تدابير للحد من النفقات الصحية المدفوعة من الجيوب الخاصة ومن خطر إفقار الأشخاص وأفراد الأسر المعيشية المتأثرين بالأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية من خلال تنفيذ سياسات الحماية المالية لتغطية أو تقليل تكلفة الخدمات الأساسية ووسائل التشخيص والمنتجات المساعدة والدعم النفسي الاجتماعي والأدوية؛

الهدف: أن تكون لدى نسبة لا تقل عن 60 في المائة من البلدان سياسات أو تدابير للحماية المالية تغطي أو تحد من تكلفة الخدمات الأساسية ووسائل التشخيص والأدوية والمنتجات الصحية الأخرى للأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية بحلول عام 2030.

تعزيز الحوكمة

69 - تعزيز وتطوير وتنفيذ خطط وطنية متعددة القطاعات للأمراض غير السارية والصحة النفسية، وخطط دون وطنية حسبما يتناسب مع الظروف الوطنية، استنادا إلى نهج يشمل الحكومة بأكملها ويدمج اعتبارات الصحة في جميع السياسات ويشمل المجتمع بأسره، على أن تتسم هذه الخطط بما يلي: (أ) أن تركّز على مجموعة من التدخلات المرتكزة على الأدلة والفعالة من حيث التكلفة والميسورة التي تستند إلى السياق المحلي؛ (ب) أن تحدد أدوار ومسؤوليات الوزارات والوكالات الحكومية؛ (ج) أن تكون محددة التكاليف ومدرجة في الميزانية ومرتبطة بالخطط الأوسع نطاقا في مجال الصحة والتنمية والطوارئ؛ (د) أن يتم في إطارها احترام حقوق الإنسان والتعامل بطريقة تتسم بالكفاءة الثقافية مع المجتمعات المحلية والمصابين بالأمراض غير السارية وباضطرابات الصحة النفسية؛ (هـ) أن تكون طموحة وتشغيلية وواقعية وأن تتضمن أهدافا قابلة للقياس؛ (و) أن تشجّع الدعم الدولي، بما في ذلك من الشركاء في التنمية، لتكملة هذه الجهود؛

70 - وإدماج الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، وتوفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في أطر الوقاية من الطوارئ والجوائح والتأهب والتصدي لها، وأطر الاستجابة الإنسانية للإسهام في إيجاد نظم صحية قادرة على الصمود وسريعة الاستجابة تحقق التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على نحو فعال؛

71 - والنهوض بتصميم وتنفيذ السياسات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالنظم الصحية والخدمات والهياكل الأساسية الصحية المرنة لعلاج المصابين بالأمراض غير السارية والوقاية من عوامل

الخطر المرتبطة بها ومكافحة هذه العوامل في حالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك قبل الكوارث الطبيعية وأثناءها وبعدها، مع التركيز بوجه خاص على أشد البلدان تعرضا للآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية القصوى؛

72 - ومعالجة أثر المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية وعلاجها وعوامل الخطر المرتبطة بها، بما في ذلك عن طريق زيادة التثقيف الصحي وتنظيم البيئة الرقمية بطريقة تتفق مع القانون الوطني والدولي من أجل حماية الأطفال والشباب بشكل خاص؛

الهدف: أن تكون لدى نسبة 80 في المائة على الأقل من البلدان سياسات أو استراتيجيات أو خطط عمل تنفيذية متكاملة متعددة القطاعات بشأن الأمراض غير السارية والصحة والسلامة النفسيتين بحلول عام 2030.

دعم البحوث وتعزيز البيانات ومراقبة الصحة العامة من أجل الارتقاء بالأدلة ورصد التقدم المحرز ومحاسبة النفس

73 - الحفاظ على بنية تحتية مستدامة للمراقبة المنهجية والمتكاملة للأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية وعوامل الخطر المرتبطة بها، أو تحسينها عند الاقتضاء، بما في ذلك تسجيل الوفيات والاستقصاءات السكانية ونظم المعلومات القائمة على المرافق، مع كفالة إمكانية التشغيل البيني عبر منصات الصحة الرقمية، واحترام الحق في الخصوصية وتعزيز حماية البيانات؛

74 - وتطوير ودعم القدرة الوطنية والإقليمية على جمع البيانات وتحليل البيانات المصنفة والتحليل الاقتصادي الصحي وتقييم التكنولوجيا الصحية وبحوث التنفيذ المتعلقة بتطوير وتقييم الخدمات المتصلة بالأمراض غير السارية وبالصحة النفسية، وكذلك نظم تبادل البيانات الإقليمية والمراقبة التعاونية لتعزيز فهم الاتجاهات الإقليمية المتعلقة بالأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية وعوامل الخطر المرتبطة بها، مع احترام الحق في الخصوصية وتعزيز حماية البيانات؛

75 - وتبادل المعلومات بشأن الخبرات المكتسبة، بما في ذلك النجاحات والتحديات المتصلة بتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين، وإدراج الإبلاغ عن الأمراض غير السارية والصحة النفسية في عمليات الاستعراض المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة مثل الاستعراضات الوطنية الطوعية، بما في ذلك الإبلاغ عن الغايات العالمية في الوقت المناسب، وإنشاء أو تعزيز آليات المساءلة الوطنية الشفافة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، مع مراعاة الجهود الحكومية المبذولة في وضع وتنفيذ ورصد الاستجابات الوطنية المتعددة القطاعات للتصدي للأمراض غير السارية وآليات المساءلة العالمية القائمة، حسب الاقتضاء؛

الهدف: أن يكون لدى نسبة 80 في المائة على الأقل من البلدان نظام تشغيلي لمراقبة الأمراض غير السارية والصحة النفسية ورصدها، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، بحلول عام 2030.

المتابعة

من أجل ضمان المتابعة الكافية، فإننا:

76 - نسلم بالدور الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الهيئة الرسمية التي تتولى توجيه الأعمال المضطلع بها على الصعيد الدولي في مجال الصحة وتنسيقها وفقا لدستورها، من أجل مواصلة دعم الدول الأعضاء من خلال عملها المعياري وعملها في مجال وضع المعايير، وتوفير التعاون التقني والمساعدة وإسداء المشورة في مجال السياسات، وتعزيز الشراكات والحوارات بين القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين؛

77 - وندعو وكالات الأمم المتحدة ونشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، كل في إطار ولايته، إلى توسيع نطاق الدعم وحشده في إطار نهج منسق تتبعه الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين وتنفيذ هذا الإعلان السياسي؛

78 - وندعو كذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، كل في إطار ولايته، إلى دعم الدول الأعضاء من خلال المساعدة الإنمائية التحفيزية، بما في ذلك من خلال فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لحفز الإجراءات القُطرية المتعلقة بالأمراض غير السارية والصحة النفسية؛

79 - ونشجع مبادرات الصحة العالمية، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وتحالف غافي للقاحات، كل في إطار ولايته، على تعزيز الجهود الرامية إلى إدراج التدخلات الخاصة بالأمراض غير السارية واضطرابات الصحة النفسية في برنامج عملها؛

80 - وندعو القطاع الخاص إلى تعزيز التزامه وإسهامه في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين من خلال تنفيذ هذا الإعلان السياسي ونتائج الاجتماعات السابقة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها التي عُقدت في الأعوام 2011 و 2014 و 2018، مع مراعاة ضرورة منع تضارب المصالح؛

81 - ونطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، بنهاية عام 2030، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية، تقريراً مرحليا عن تنفيذ هذا الإعلان السياسي بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وتعزيز الصحة والسلامة النفسيتين، على أن يُسترشد به في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل الذي سيُعقد في عام 2031.